مجلة

جامعة الملك خالد للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية

علمية - دورية - محكمة

المجلد: السادس عشر العدد : الأول

التاريخ: ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

مجلة جامعة الملك خالد

للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية

علمية – دورية - محكمة

عزيزي الباحث.... الترقيم الأصلي لهذا العداد هو (الترقيم القديم: المجلد (٢٨) العدد (١)، ولغرض توثيق إصدارات المجلة تمهيداً لإدراجها في قواعد بيانات عالمية، تم إعادة الترقيم بطريقة تسلسلية كما هو ظاهر على غلاف المجلة الخارجي. في حال رغبتكم الحصول على أي مستند رسمي لإثبات ذلك، يمكنكم التواصل مع هيئة التحرير على ايميل المجلة: almajallah@kku.edu.sa

رقم إيداع ١٤٢٤/٨١٤

بتاريخ ١٤٢٤/٢/١١هـ

الرقم الدولي المعياري (ردمك)

١٦٥٨-١١٨٠

الإشـــراف والتحـــرير

المشرف العام

أ.د. فالح بن رجاء الله السلمي

مديـــر الجامعة

نائب المشرف العام

أ.د. سعد بن عبدالرحمن العمري

وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

رئيس التحرير

د. خالد بن محمد القرني

الهيئة الاستشارية

معالي الشيخ الأستاذ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان	عضو هيئة كبار العلماء
الشيـــخ الأستـــاذ الدكتـــور سعد الخثلان	عضو هيئة كبار العلماء (سابقاً)
الشيـــخ الدكتـــور قيس المبـــارك	عضو هيئة كبار العلماء (سابقاً)
فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم	عضو هيئة كبار علماء الأزهر
فضيلة الشيـــخ الأستاذ الدكتور زاهر بن عواض الألمعي	أستاذ التفسير وعلومه
فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل	أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة
فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور عياض بن نامي السلمي	أستاذ أصول الفقه
فضيلة الشيـــخ الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الزنيدي	أستاذ الثقافة الإسلامية

رئيس هيئة التحرير

د. خالد بن محمد القرني

أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة المشارك /جامعة الملك خالد.

أعضاء هيئة التحرير

١. **أ.د.محمد بن ظافر الشهري**

أستاذ السنة وعلومها ، وعميد كلية الشريعة وأصول الدين / جامعة الملك خالد.

٢. **أ.د.جبريل بن محمد حسن البصيلي**

عضو هيئة كبار العلماء، وأستاذ أصول الفقه/ جامعة الملك خالد.

٣. **أ.د.يحي بن عبد الله البكري**

أستاذ السنة وعلومها/جامعة الملك خالد.

٤. **أ.د.كمال مولود جحيش**

أستاذ المذاهب المعاصرة/ جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية/ الجزائر.

٥. **أ.د.منيرة بنت محمد الدوسري**

أستاذ التفسير وعلوم القرآن/ جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل بالدمام.

٦. **أ.د. عبد الرزاق مبروك بالعقروز**

أستاذ الفلسفة/ جامعة محمد لمين دباغين سطيف٢/ الجزائر.

٧. **أ.د. أحمد آل سعد الغامدي**

أستاذ الفقه/جامعة الملك خالد.

٨. **د.محمد بن علي القرني**

أستاذ الأنظمة المشارك/ جامعة الملك خالد.

٩. **د.محمد بن سالم الشغيبي**

الأستاذ المساعد بقسم الدراسات الإسلامية/جامعة الملك خالد.

١٠. **د.مصطفى أكرم علي شاه**

أستاذ مشارك بقسم الدراسات اسلامية/ جامعة سوس/ لندن.

رؤيـــة المجلـــة:

ريادة إقليمية في نشر البحث العلمي وسعي للوصول لأفضل تصنيف عالمي في مجالات نشر البحوث.

رسالـــة المجلـــة:

إثراء الحركة العلميّة بخدمة العلم الشرعي بفروعه المختلفة ، وإتاحة الفرصة للباحثين لنشر أبحاثهم فيها لتكون واجهة ثقافيّة مشرقةً للجامعة.

قيـــم المجلـــة:

١. الأمانـــة.

٢. العـــدل.

٣. الوسطية.

٤. الإتقـان.

أهـداف المجلـــة:

١. خدمة البحث العلمي الشرعي الدقيق وفق المنهج الصحيح.

٢. معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة وفق الأصول الشرعية.

٣. إثراء الحركة العلمية بالبحوث المتميزة بما يحقق رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها.

٤. إيجاد وسيلة لنشر العلوم الشرعية تمكن الباحثين من نشر بحوثهم وفق منهج البحث العلمي.

٥. التواصل العلمي والبحثي مع علماء الإسلام في كل مكان.

٦. الاهتمام بتحقيق التراث الإسلامي ونشره.

عنوان المجلة:

مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية

أبها ص.ب: (٩٠١٠)

وتتم المراسلات باسم رئيس هيئة تحرير المجلة:

Email: almajallah@kku.edu.sa

الموقع الإلكتروني للمجلة

(https://jisais.kku.edu.sa)

قواعد النشر

أولاً- شروط النشر:

١- أن يتصف البحث بالأصالة والجدة.

٢- التقيد بقواعد البحث العلمي المتعارف عليها.

٣- ألا يكون البحث جزءاً من كتاب، أو مستلاً من رسالة نال بها كاتبها د رجةً علميةً.

٤- ألا يكون قد سبق نشره، أو أرسل للنشر في مجلة علمية أود ورية.

٥- ألا يزيد عدد كلمات البحث عن عشرة آلاف كلمة.

ثانيًا- تعليمات النشر:

١- يقدم الباحث عمله من خلال التسجيل في الموقع الإلكتروني للمجلة https://jisais.kku.edu.sa/#tab_down-447)،

مدونًا بنظام (word) وفق الآتي:

- نوع الخط (Traditional Arabic).
- نمط المتن: (١٦)، والهوامش والمراجع: (١٢) والعناوين (١٨).

٢- يرفق مع البحث ما يأتي:

- ملخص باللغتين العربية والإنجليزية لا يزيد عن (٢٠٠) كلمة، ويكون الملخص الإنجليزي معتمدا من مركز متخصص.
- ملخص السيرة الذاتية، يتضمن: (الاسم، الدرجة العلمية، التخصص الدقيق، العمل الحالي، أهم الإنجازات العلمية، عنوان المراسلة، والبريد الإلكتروني، رقم الهاتف).

٣- التزام التوثيق والإشارة إلى مصادر البحث وفق الطريقة الآتية:

- ذكر اسم الكتاب، ثم اسم مؤلفه، مع معلومات النشر عند أول ورود له.
- وضع هوامش كل صفحة في أسفلها؛ وتكون أرقام الحواشي بين قوسين.
- كتابة الآيات القرآنية وفق الرسم العثماني، معزوة في المتن؛ وتحمل من خلال هذا الرابط: (https://nashr.qurancomplex.gov.sa/site/).

ثالثًا- إجراءات التحكيم والنشر:

١- تخضع جميع البحوث للتحكيم العلمي، وفق اللوائح والأنظمة والضوابط العلمية المتعارف عليها.

٢- ترتيب البحوث عند نشرها يخضع لاعتبارات فنية، لا علاقة لها بالبحث أو الباحث.

٣- تحتفظ المجلة بحقها في نشر البحث في العدد المناسب، أو إعادة نشره في أي صورة كانت إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

٤- تعبر المواد المنشورة عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

محتويات العدد

م	عنـوان البـحث	اســـم البـاحث	الصفحات
١	الإخبات في القرآن الكريم دراسة موضوعية	د. أحمد بن عبد الله بن أحمد الحصيني	٣ - ٣٦
٢	الرواة الموصوفون بـ (صدوق له أوهام) عند ابن حجر في التقريب ممن اتفق البخاري ومسلم على الرواية لهما في صحيحيهما (جمع ودراسة)	د. نورة عبد الله محمد الغملاس	٣٧ - ١٠٧
٣	أبو طاهر محمود السواكني وجهوده في الحديث وعلومه	د. زينب حسن الصافي أحمد	١٠٨ - ١٤١
٤	أدوات الوعي الفكري في المجال العقدي والفكري	د.حسن بن محمد حسن الأسمري	١٤٢ - ١٨٨
٥	ميلاد يسوع المسيح في الأناجيل "دراسة تحليلية"	د. عبد الله أحمد مبارك باوادي	١٨٩ - ٢٢٨
٦	مسائل النوازل والواقعات مكانتها وأثرها في المذهب الحنفي	د. حمدي عبد الحميد عبد القادر محمد كشك	٢٢٩ - ٢٦٤
٧	الخطاب القرآني لبني إسرائيل "دراسة مقاصدية"	د. أحمد محمد هادي الهبيط	٢٦٥ - ٣٠٠
٨	دور الأســـرة في تحصين الأولاد ضد الانحراف الفكري في ضوء القرآن الكريم	د. حسن بن علي بن منيع الشهراني	٣٠٢ - ٣٦٣
٩	تغطية المحرم وجهه في ضوء حديث ابن عباس دراسة حديثية فقهية	د. سعيد بن علي بن عبد الله الأسمري	٣٦٤ - ٤٠١
١٠	حديث "حتى لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه": دراسة حديثية موضوعية أصولية مقاصدية	د. رامز بن محمد أبو السعود	٤٠٢ -٤٥٢
١١	المقارنة بين شروح صحيح البخاري (الكواكب الدراري، وفتح الباري، وعمدة القاري، وإرشاد الساري) من بداية الكتاب حتى كتاب الإيمان / باب من قال إن الإيمان هو العمل	الباحثة/ أسماء بنت حمد بن إبراهيم الشتوي	٤٥٣ -٥٠٢
١٢	أقوال العلماء في لفظ (حسنٌ غريب) عند الإمام الترمذي دراسة تطبيقية في كتابه الجامع	د. إقبال محمد أحمد الوقيد	٥٠٣-٥٣١
١٣	طائفة الإخوة البولندية دراسة عقدية وصفية	د. عبد الله بن عبد الرحمن الميمان	٥٣٢-٥٦١
١٤	بناء الوعي الديني في فكر على شريعتي	الباحثة/ حنـان سليمـان محمد المطوع	٥٦٢-٦٠٧
١٥	منهجيةُ الحُكم على الكتاب بتعدُّد إبْرازاتِه	أ.د. حاتم باي	٦٠٨-٦٤٧

كلمة رئيس التحرير

الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى، أما بعد:

فيسرني وجميع أعضاء هيئة تحرير مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية أن نزف إليكم العدد الأول في "المجلد الثامن والعشرون" لهذا العام ١٤٤١هـ، والذي يُعدُّ نقلة نوعية جديدة، متضمنا خمسة عشر بحثاً في العديد من التخصصات الشرعية والدراسات الإسلامية، على أمل في أن تنال هذه الباقة إعجاب العديد من القراء، وتكون حافزا للمزيد من العطاء، ففي الدراسات القرآنية بحث بعنوان: الإخبات في القرآن الكريم دراسة موضوعية من إعداد: د. أحمد بن عبد الله بن أحمد الحصيني، والبحث الآخر بعنوان: دور الأســرة في تحصين الأولاد ضد الانحراف الفكري في ضوء القرآن الكريم من إعداد: د. حسن بن علي بن منيع الشهراني، وفي السنة وعلومها جاء البحث الأول بعنوان: الرواة الموصوفون بـ (صدوق له أوهام) عند ابن حجر في التقريب ممن اتفق البخاري ومسلم على الرواية لهما في صحيحيهما (جمعا ودراسة) من إعداد: د. نورة عبد الله محمد الغملاس، والبحث الآخر بعنوان: أبو طاهر محمود السواكني وجهوده في الحديث وعلومه من إعداد: د. زينب حسن الصافي أحمد، والبحث الآخر بعنوان: تغطية المحرم وجهه في ضوء حديث ابن عباس دراسة حديثية فقهية من إعداد د. سعيد بن علي بن عبد الله الأسمري، والبحث الآخر بعنوان: حديث "حتى لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه": دراسة حديثية موضوعية أُصولية مقاصدية من إعداد د. رامز بن محمد أبو السعود، والبحث الآخر بعنوان: المقارنة بين شروح صحيح البخاري (الكواكب الدراري، وفتح الباري، وعمدة القاري، وإرشاد الساري) من بداية الكتاب حتى كتاب الإيمان / باب من قال إن الإيمان هو العمل، من إعداد: الباحثة/ أسماء بنت حمد بن إبراهيم الشتوي، والبحث الآخر بعنوان: أقوال العلماء في لفظ (حسنٌ غريب) عند الإمام الترمذي دراسة تطبيقية في كتابه الجامع، من إعداد: د. إقبال محمد أحمد الوقيد، وفي العقيدة والمذاهب المعاصرة جاء البحث الأول بعنوان: أدوات الوعي الفكري في المجال العقدي والفكري، من إعداد: د. حسن بن محمد الأسمري، والبحث الآخر بعنوان: ميلاد يسوع المسيح في الأناجيل -دراسة تحليلية-، من إعداد: د. عبد الله أحمد مبارك باوادي، والبحث الآخر بعنوان: طائفة الإخوة البولندية دراسة عقدية وصفية، من إعداد: د. عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله الميمان، والبحث الآخر بعنوان: بناء الوعي الديني في فكر على شريعتي، من إعداد: الباحثة/ حنـان سليمـان محمد المطوع، وفي الفقه بحث بعنوان: مسائل النوازل والواقعات مكانتها وأثرها في المذهب الحنفي، من إعداد: د. حمدي عبد الحميد عبد القادر محمد كشك، وفي أصول الفقه بحث بعنوان: الخطاب القرآني لبني إسرائيل -دراسة مقاصدية- من إعداد: د. أحمد محمد هادي الهبيط، والبحث الآخر بعنوان: منهجيةُ الحُكم على الكتاب بتعدُّد إبْرازاتِه، من إعداد: أ. د. حاتم باي.

سائلين الله جل وعلا أن يبارك بالجهود، وأن يجعل هذا العمل فيما يرضيه.

رئيس هيئة التحرير

د/ خالد بن محمد بن علي القرني

أقوال العلماء في لفظ (حسنٌ غريب) عند الإمام الترمذي
دراسة تطبيقية في كتابه الجامع

إعداد

د. إقبال محمد أحمد الوقيد

كلية العلوم الإدارية والإنسانية

قسم الدراسات الإسلامية - جامعة الجوف

ملخص البحث

يتناول البحث أحد ألفاظ الترمذي المقيّدة في الحكم على الحديث، وهو لفظ "حسن غريب"؛ وذلك بهدف الكشف عن مُراده في إطلاقه، واختبار الأقوال والدّراسات التي خرجت بنتيجة أن هذا اللفظ المقيّد يساوي "حسنٌ لذاته" وغيرها من النتائج، وتأتي أهمية هذه الدّراسة في ضوء غموض هذه الألفاظ بالرّغم من وجود العديد من الدّراسات التي تباينت نتائجها؛ فجاء هذا البحث بعنوان: أقوال العلماء في لفظ (حسنٌ غريب) عند الإمام الترمذي "دراسة تطبيقية في كتابه الجامع"، كمحاولة تضيف للدّراسات السابقة نتائج جديدة، من خلال الدّراسة النظرية والتّطبيقية لهذا المصطلح، واشتملت هذه الدّراسة على مبحثين، أحدهما: منهما دراسة نظرية في مفهوم حسن غريب، والآخر: دراسة تطبيقية لخمسة نماذج تمّ تحليلها للوقوف على واقع التّرمذي في كتابه.

الكلمات المفتاحية:

الحديث، حسن، غريب، الترمذي.

ABSTRACT

This research examines one of terms attributed to Al-Tirmidhi restricted in judging the validity of Hadith, which is "A Good - Fair", in order to reveal his intention of unrestricting this term, to test statements and studies which found that restricted term equaled to " Good on Its Own Virtue" and to examine other findings. Hence the importance of this study was reflected in light of ambiguity of such terms, despite there were many literature reviews with variable findings; this research is entitled "Islamic Scholars' Statements on The Term " A Good - Fair" as perceived by Imam Al-Tirmidhi", an applied study on his book Al-Jami`, in an effort to add new results to the previous studies, through the theoretical and practical study of this term .

The study plan consists of two themes: the first: examines the theoretical study of "a good - fair" concept; the second: examines the practical study of five analyzed modules to establish the veracity of Al-Jami` book of Imam Al-Tirmidhi.

Keywords: Hadith, Good, a good – fair, Al-Tirmidhi

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله الا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد: فقد حوى جامع الترمذي الكثير من العلوم النّافعة، والفوائد الجليلة، فهو كتاب دراية، ورواية؛ ولذلك لقي من أهل العلم حظًا وافرًا من العناية والاهتمام؛ إلا أنّ هذا الكتاب العظيم كادت تُحجب بعض فوائده لسببين؛ أولهما: اختلاف نُسخه في ذكر حكم الإمام الترمذي على الأحاديث، اختلافًا كثيرًا، ثانيهما: ما حصل في بعض أحكامه المركبّة من إشكال عند أهل العلم ـ في معرفة مراده بتلك المصطلحات، حتى اختلفت أقوالهم، وتباينت اجتهاداتهم في توضيح مراد الترّمذي من تلك الأحكام، وخاصّة في جمعه بين الحُسن والصّحة، والحُسن والغرابة؛ فكان من المهمّ خدمة هذا الكتاب الجليل بدراسة مصطلحاته المُفردة، والمرُكبة بتوثيقها، وتحقيقها، من خلال المقابلة على الأصول العتيقة، والنسخ الصحيحة، ومن خلال دراستها في الواقع التّطبيقي لكتاب الجامع؛ لتجلية مُراد الإمام التّرمذي بأحكامه على تلك الأحاديث، مع الإفادة من كلام أهل العلم، والاستضاءة به في ذلك.

ولأنّ عبارة: "حسن غريب" تعدّ من العبارات المُشكلة في أحكام التّرمذي، جاءت هذه الدّراسة بعنوان: أقوال العلماء في لفظ (حسن غريب) عند الإمام التّرمذي "دراسة تطبيقية"؛ كمحاولة للوقوف على هذا المصطلح وتفسيره عند العلماء، إضافة للكشف عن الواقع التطبيقي لهذا المصطلح في كتاب الجامع من خلال اختيار نماذج في هذا الباب.

أهداف البحث:

أولاً: إن عبارة: "حسن غريب" من الألفاظ التي تباينت فيها أقوال العلماء، ودراسة مثل هذا الموضوع يُسهم في تجلية هذا الإشكال.

ثانيًا: أنّ الإمام الترمذي هو أكثر من شَهَرَ لفظ حسنٌ غريب عند المتقدمين، لذلك جاءت هذه الدّراسة للكشف عن مراده.

ثالثًا: أنه -رَحِمَهُ اللَّهُ- عرَّف الحسن والغرابة؛ ولكن لم يعرّفهما بالتّركيب.

رابعًا: أن في هذا البحث أداءً لبعض الخدمة لـ "جامع الإمام الترمذي" الذي هو أحد الأصول الستة المعتمدة.

أهمية البحث:

١- يمس قضية مهمة في علوم الحديث، وهي قضية الحديث الذي ورد بلفظ حسن غريب عند الترمذي.

٢ - البحث أصيل في مجال علم الحديث رواية ودراية، ويفتح أفقًا لدراسة قضية الحديث الحسن الغريب بشكل موسّع واستقصائي.

منهج البحث:

اتّبعت الدّراسة المنهج التّحليلي النّقدي، وذلك بجمع أقوال الترمذي والعلماء في لفظ (الحسن) و(الغرابة)، ثم محاولة اختبار هذه التّعريفات بانتقاء أربعة من الأحاديث الّتي ورد فيها لفظ "حسن غريب" في جامع الترمذي دراسةً وتخريجًا وتحليلاً ونقدها للوقوف على الواقع التطبيقي ومطابقته التعريفات النظرية.

الدراسات السّابقة:

لم تكن هذه الفكرة وليدة عصرها، فقد سبق هذا البحث بعض الدّراسات التي حاولت الوقوف على إشكالية الجمع بين الحسن والغرابة؛ ومن أبرز الدّراسات السّابقة في هذا الباب:

١- الدّراسة التي قدّمها أسامة نمر[1]، قدم في الفصل الأول دراسة نظرية في معنى الحسن، الغريب، حسن غريب وذكر أقوال العلماء ثم اختار الرأي الراجح بعد الموازنة، والفصل

(١) مصطلح حسن غريب دراسة استقرائية تطبيقية في جامع الترمذي، أسامة نمر، رسالة ماجستير ١٩٩٥ الأردنية، إشراف سلطان العكايلة، ينظر ص٢٨٨.

الثاني دراسة تطبيقية لهذا المصطلح خرج منها أن كليهما مصطلح مفرد؛ فالحسن يعبر عن حالة الحديث من حيث الدّرجة، والثّاني يتعلق بتفرد الرّاوي، وأن التّرمذي يعامل كل عبارة بمفهوم مستقل حتى عند الجمع بينها؛ وهذه النّتيجة التي خرج بها الباحث قد تصدق على بعض الأمثلة، ولكنّها ليست عامّة.

٢- دراسة قدمها عمر فلاّتة[١]؛ بعنوان الحديث الحسن مطلقًا ومقيّدًا عند الإمام الترمذي، حيث قسم بحثه إلى قسمين تحدث في الثاني عن الألفاظ المقيدة عن الإمام الترمذي، ولكنه لم يتعرض لمصطلح حسن غريب.

٣- دراسة قدمها الطريفي "منهج الإمام الترمذي في أحكامه على الحديث في السنن" خرج من خلالها إلى أن الحديث الذي يطلق عليه عبارة (حسن غريب) ليس في متنه غرابة أو إشكال أو نكاره، لكن سند الحديث قد يكون فيه شيء من ذلك الأمر الذي قد يردّ الحديث ويعلّه[٢].

وقد قسّمت الدّراسة إلى مبحثين:

المبحث الأول: الدّراسة النّظرية لمصطلح (حسن غريب).

المبحث الآخر: الدّراسة التّطبيقية لمصطلح (حسن غريب) عند التّرمذي.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

❁❁❁

(١) يُنظر: الحديث الحسن مطلقًا ومقيّدًا عند الإمام الترمذي، فلاتة، عمر، مجلة جامعة طيبة العلوم التربوية السنة الأولى العدد الثاني ١٤٢٦، ٢٠٢- (ص: ٢٦٨).

(٢) www.altarefe.com .

المبحث الأول

الدّراسة النّظرية لمصطلح (حسن غريب)

يتناول هذا المبحث مفهوم الحسن والغريب بشكل مفرد وكمفهوم مقيّد من خلال ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الحسن لغةً واصطلاحًا.

المطلب الثاني: تعريف الغريب لغةً واصطلاحًا.

المطلب الثّالث: مفهوم حسن غريب عند الإمام التّرمذي.

❁❁❁

المطلب الأوّل

تعريف الحسن لغةً واصطلاحًا

أوّلاً: الحَسن لغةً:

الحُسْن ضد القُبح [1]، وعبارة عن كل مُبْهِج، مرغوب فيه؛ من أوجهٍ ثلاثة؛ مُستحسَن من جهة العقل، ومستحسن من جهة الهوى، ومستحسن من جهة الحِسّ[2]، وقيل: الحُسْن هو الجمال[3].

ثانياً: الحَسن اصطلاحًا:

يعرّف العلماء مصطلح الحديث الحسن، وقد اختلفت وجهاتهم في تعريفه والذي يهمّنا في هذا الباب هو تعريف الإمام التّرمذي للحسن؛ مع إيراد بعضها عند غيره.

حيث يعرّف الإمام التّرمذي الحديث الحسن بقوله: " كل حديثٍ لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذًا؛ ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث

(١) يُنظر: معجم مقاييس اللغة (مادة "حسن" ٢/ ٥٧ – ٥٨).

(٢) يُنظر: المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني (مادة "حسن" ص١١٧).

(٣) يُنظر: القاموس المحيط (مادة "حسن" ص١٥٣٥).

حسن"[1].

وحاصل هذا التعريف: أن الإمام التّرمذي قد ذكر ثلاثة شروط للحسن هي:

١- ألاَّ يكون في إسناده من يتهم بالكذب، وبالتالي يدخل ما عداه.

٢- ألاَّ يكون الحديث شاذًا.

٣- أن يروى من غير وجه نحو ذلك، فيخرج ما فيه تفردّ. ولكن أي تفردّ يعني الترمذي؟ هل الفرد المطلق، أم النسبي؟

والمتأمل للتّعريف يلحظ أنّ الإمام التّرمذي لا يقصد المعنى اللغوي للحُسن- حسن المتن، وإنّما ما يتعلق بالمتن والسند من حيث القبول والردّ.

وعرفّه ابو سليمان الخطّابي: بقوله: "الحَسن ما عُرف مخرجُه، واشتهر رجالهُ، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء"[2].

وبهذا يكون الخطابي قد وافق التّرمذي نسبيًّا في تعريفه الحسن إلا أنه لم يشترط أن يأتي من غير وجه نحو ذاك، واكتفى بأن يكون الراوي مشهورًا وأن يحتمل تفردّه ولا يكون منكرًا؛ حيث وضع حدودًا خمسة للحديث الحسن هي:

١- أنّه ما عُرف مخرجُه.

٢- اشتهار رجاله.

٣- أنَّ عليه مدارَ أكثر الحديث.

٤- أنَّ أكثر العلماء يقبله.

٥- أنَّ عامّة الفقهاء يستعمله.

وقسم ابن الصّلاح بعد تدقيقه في أقوال العلماء حول هذا المصطلح الحسن إلى قسمين[3]:

(١) الجامع الصحيح، الترمذي (٥/ ٧٥٨).

(٢) معالم السنن، الخطابي، ص ٢١٥، وانظر مختصر السنن للمنذري (١/ ١١).

(٣) معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن (٦٤٣هـ)، (ص٣١، ٣٢)، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

القسم الآخر: "أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح، لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكرًا، ويعدُ في كل هذا -مع سلامة الحديث من أن يكون شاذًا ومنكرًا- سلامته من أن يكون معللاً، وعلى هذا يتنزل كلام الخطابي"[1].

❁❁❁

المطلب الثّاني

تعريف الغريب لغةً واصطلاحًا

أوّلا: تعريف الغريب لغةً:

الغريب من؛ "غرب"؛ والغُربة: البعد عن الوطن[2].

ثانيًا: تعريف الغريب اصطلاحًا:

الغرابة عند الإمام التّرمذي هي مطلق التّفرد؛ وهذه النتيجة خرج بها نمر في دراسته التّطبيقية من خلل تتبعه هذا المصطلح[3].

وقد ذكر الإمام التّرمذي الوجوه الّتي يُستغرب لأجلها الحديث؛ حيث يقول: "وما ذكرنا في هذا الكتاب -حديث غريب-؛ فإنّ أهل الحديث يستغربون الحديث لمعانٍ"[4]:

رُبّ حديث يكون غريبًا لا يروى إلا من وجه واحد. فهذا الوجه الّذي ذكره هو ما يسمّى بالفرد المطلق.

وربّ حديث إنما يُستغرب لزيادة تكون في الحديث، وإنما تصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه.

---

(١) معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، مرجع سابق، (ص٣٢، ٣١).

(٢) معجم مقاييس اللغة (مادة "غرب" ٤/ ٤٢٠).

(٣) مصطلح حسن غريب، نمر أسامة (٧٩).

(٤) العلل الصغير (ص ٧٥٨).

وصورة هذه الغرابة كما ذكرها ابن رجب: "أن يروي جماعة حديثًا واحدًا بإسناد واحد، ومتن واحد فيزيد بعض الرواة فيه زيادة، لم يذكرها بقية الرواة"(١).

فلم يقصر الإمام التّرمذي هنا الغرابة على السند أو المتن بل كليهما.

وربّ حديث يُروى من أوجه كثيرة وإنّما يستغرب لحال الإسناد.

ويُريد بذلك حالة أنّ المتن مرويٌّ من عدّة طرق؛ لكن في احدى طرقه حاله من الغرابة.

ويعرّف ابن الصّلاح الحديث الغريب؛ حيث يقول: "الحديث الذي يتفرّد به بعض الرواة يُوصف بالغريب، وكذلك الحديث الذي يتفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره: إما في متنه، وإمّا في إسناده، وليس كل ما يعد من أنواع الإفراد معدودًا من أنواع الغريب"(٢).

وبهذا التّعريف؛ فإنّك تجد أنّ ابن الصّلاح لا يخرج عن تعريف التّرمذي للغريب.

أمّا ابن حجر؛ فإنّ الغريب والفرد عنده مترادفان في اللّغة والاصطلاح؛ إلاّ أنّه يرى أنّ الغريب أكثر ما يطلقه أهل الاصطلاح هو على الفرد النسبيّ(٣).

وقد جمع الدّكتور المليباري تفصيل التّعريف لهذا المصطلح عند العلماء بأنّهم يطلقونه على معنيين:

أحدهما: أنْ يكون الحديث لا يروى إلا من وجه واحد، وقد يكون إسناده مشهورًا وقد يكون غريبًا، وقد تكون الغرابة مطلقةً وقد تكون نسبيّةً.

الآخر: أن يكون الإسناد لا يعرف إلا برواية حديث واحد، وقد يكون الحديث مشهورًا، وقد يكون غريبًا، لكن الإسناد غريب غير مرفوع(٤).

❁❁❁

(١) شرح علل الترمذي، ابن رجب (صح ٢/ ٦٣٥).

(٢) مقدمة ابن الصلاح، ابن الصلاح، (ص٢٧٠).

(٣) يُنظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر ص (٢٧٠).

(٤) نظرات جديدة في علوم الحديث، حمزة المليباري، ص (٢٤٧).

المطلب الثّالث

مفهوم (حسنٌ غريب) عند الإمام التّرمذي

استشكل العلماء الجمع بين هذا المصطلحين في الحكم على الحديث عند التّرمذي؛ إذ إنّه باعتبار تعريف التّرمذي نفسه لمصطلح (حسن) ومصطلح (غريب) فإنّ هذا الحكم فيه تناقض؛ إذ كيف يكونُ حسنًا بالشروط التي شرطها التّرمذي؛ أن يروى من غير وجه نحو ذاك (تعدّد الطرق)، ثمّ يكون بعد ذلك غريبًا ؟ فقد يصدُق هذا الوصف على مفهوم الحسن لذاته، ولكنّه في كثير من الأحيان لا يصدق على تعريفه الحسن الذي أراد به الحسن لغيره.

ومن أجل بيان ذلك تناول بعض أهل العلم هذا الإشكال، وبيَّنوا كيفية حلّه:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: "التّرمذي إذا قال: "حسن غريب"؛ قد يعني به أنه غريب من ذلك الطريق، ولكن المتن له شواهد صار بها من جملة الحسن"[1]؛ بمعنى أنه غريب من جهة واحدة، ولكنه بشواهد المتن يكون حسنًا؛ وبهذا قال ابن رجب؛ بأنّه إذا اجتمع للحديث الشروط الثلاثة للحسن فهو حسن، ولو لم يُروَ لفظه إلا من ذلك الوجه، لأن المعتبر أن يُروى معناه من غير وجه، لا نفس لفظه، وعلى هذا يكون الحكم بالحسن للاعتبار السابق، والغرابة لاعتبار اللفظ، وإن كانت شواهده بغير لفظه[2].

ويوجّه الزركشي الجمع بين لفظي الحسن والغريب بقوله ولا منافاة بخلاف سائر الغرائب، لأن الغريب في هذه الحالة، يطلق على الغرابة في المتن والسند، والمراد عند الجمع بينهما هو الأول دون الثاني لتفرد بعضهم بروايته عن صحابي فبحسب المتن؛ حسن لمعرفة المخرج واشتهاره، وبحسب الإسناد؛ غريب لأنه لم يروه عن تلك الجماعة إلا واحد[3].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٤).

(٢) انظر: شرح العلل (١/ ٣٨٥ - ٣٨٦).

(٣) النكت للزركشي (١/ ٣٧٧).

ويبين ابن حجر أن الترمذي لم يعرف الحسن مطلقًا إنما عرف نوعًا خاصًا، وهو ما يفرده دون صفة أخرى؛ فتعريفه إنما وقع على لفظ الحسن مفردًا دون تقييد[1]: "وما قلنا في كتابنا: "حديثٌ حسنٌ" فإنما أردنا حسْنَ إسناده عندنا"[2].

وعليه فإنّ البقاعي يجزم بأن الترمذي عندما يقول "حسن غريب" فإنّه يريد بهذا الموضع الحسن لذاته[3].

وقال بنحو قول العلامة البِقاعي؛ الألباني[4]، وعتر[5].

وبنهاية هذا المبحث نجد أن هؤلاء العلماء حاولوا إزالة الإشكال الذي وقف عليه الكثير من أهل العلم في اجتماع وصف الحسن الذي عرَّفه الترمذي، مع الغرابة.

والسؤال الآتي: هل ثبت في الواقع التّطبيقي أن التّرمذي لم يطلق هذا المصطلح إلا على حديث قد ثبت لمتنه شواهد فصار من جملة الحسن بعد الغرابة؛ وهل يطلقه على الحسن لذاته؟ وإذا لم يثبت فهل يقصد الترمذي التفرد مطلقًا أم النسبيّة.

وفي المبحث الآتي سيتمّ اختيار أربعة نماذج لأحاديث حكم عليها التّرمذي بقوله: "حسن غريب" لبيان مراده.

❁❁❁

(١) نزهة النظر (ص٦٤).

(٢) الإمام الترمذي بين مراده ومراد المحدثين بالغريب كما تقدم (ص).

(٣) انظر النكت الوفية (رسالة ص٤٨٧).

(٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني (عند الكلام على الحديث) (٧٦٤).

(٥) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، د. نور الدين عتر (ص١٨٦).

المبحث الثاني

الدّراسة التّطبيقيّة لمصطلح (حسن صحيح) عند التّرمذي

يتناول هذا المبحث أمثلة مُنتقاة من الأحاديث التي وردت في كتاب الجامع للإمام التّرمذي، وعقّب عليها بقوله: "حسن غريب"، من خلال التخريج والدّراسة للوقوف على مقصده من هذا اللفظ.

المطلب الأول

الحديث الأول(كان النبي -ﷺ- إذا خرج من الخلاء قال غفرانك)

قال الترمذي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ إِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ عَنْ يُوسُفَ ابْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ النَّبِيُّ -ﷺ- إِذَا خَرَجَ مِنْ الْخَلَاءِ قَالَ غُفْرَانَكَ **قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ** لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ عَنْ يُوسُفَ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ وَأَبُو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى اسْمُهُ عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ قَيْسٍ الْأَشْعَرِيُّ وَلَا نَعْرِفُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا حَدِيثَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا عَنْ النَّبِيِّ -ﷺ-(١).

أولًا: تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في سننه من طريق هاشم بن القاسم(٢)، وابن ماجه في سننه من طريق يحيى بين أبي بكير(٣)، والنّسائي في الكبرى من طريق يحيى بن أبي بكير(٤)، وأحمد بن حنبل في

(١) أخرجه الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، أبواب الطهارة، باب ما يقول إذا خرج من الخلاء، حديث رقم(٦) (١/ ٢٨٢)، دار التأصيل.

(٢) أخرجه السجستاني: أبو داود، سليمان بن الأشعث(٢٧٥هـ)، في سننه، كتاب الطهارة، باب إذا خرج الرجل من الخلاء، حديث رقم (٣٠) (٢/ ٢٧)، تحقيق: عادل محمد، دار التأصيل- القاهرة، ط١، ١٤٣٦هـ.

(٣) أخرجه ابن ماجة القزويني، أبو عبد الله محمد بن يزيد(٢٧٣)، كتاب الطهارة، باب ما يقول إذا خرج من الخلاء، حديث رقم (٣٠٢)، (١/ ٢٩٦)، دار التأصيل، ط١، ١٤٣٥ هـ- ٢٠١٤.

(٤) أخرجه النسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب(٣٠٣)، في السنن الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة، باب مايقول إذا خرج من الخلاء، حديث رقم (٩٨٢٤) (٩/ ٣٥): السنن (المعروف بالسنن الكبرى)، تحقيق: مركز البحوث، دار التأصيل - القاهرة، ط١، ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م.

مسنده من طريق هاشم بن القاسم[1]، وابن خزيمة في صحيحه من طريق يحيى بن أبي بكير[2]، والحاكم في المستدرك من طريق يحيى بن أبي بكير[3].

كلهم من طريق إِسْرَائِيلَ عَنْ يُوسُفَ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عن عائشة رضي الله عنها، وقد تفرد به إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة عن عائشة، ولم يروه غير إسرائيل.

ثانيًا: دراسة الحديث:

رجال سند الحديث:

١- يوسف بن أبي بردة: يوسف بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري الكوفي، ذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه العجلي، وقال ابن حجر: مقبول من السادسة[4].

٢- إسرائيل: قال ابن حجر: "إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني أبو يوسف الكوفي، ثقة تكلم به لا حجة"[5]، "وقال أبو داود قلت لأحمد بن حنبل إسرائيل إذا انفرد بحديث يحتجّ به قال: "إسرائيل ثبت الحديث"[6].

٣- يحيى بن أبي بكير: "النخعي الكوفي مستور"[7].

---

(١) أخرجه أحمد: أبو عبد الله الشيباني، في مسنده ٦/ ١٥٥، مؤسسة قرطبة – القاهرة.

(٢) أخرجه ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق(٣١١)، في صحيحه(مختصر المختصر من المسند الصحيح) كتاب الوضوء، باب القول عند الخروج من المتوضأ، حديث رقم (٩٥) (١/ ١٦٢)، مركز البحوث بدار التأصيل- القاهرة، ط١، ١٤٣٥هـ.

(٣) أخرجه الحاكم: أبو عبد الله محمد النيسابوري (٤٠٥)، المستدرك على الصحيحين، كتاب العلم، حديث رقم ٥٦٣ (١/ ٢٦١)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١١ - ١٩٩٠.

(٤) يُنظر: تهذيب التهذيب، العسقلاني: أحمد بن حجر (٨٥٢هـ)(١١/ ٣٥٩)، دار الفكر، ط١، ١٤٠٤هـ، وتقريب التهذيب(٢/ ٢٤٣)، تحقيق عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت.

(٥) تهذيب التهذيب، العسقلاني ابن حجر (١/ ٢٦٢).

(٦) تقريب التهذيب، العسقلاني، ابن حجر (١/ ٨٨).

(٧) تقريب التهذيب، العسقلاني، ابن حجر (٢/ ٢٩٨).

٤- هاشم بن القاسم: "المؤذن مولاهم البغدادي أبو النضر مشهور بكنيته ولقبه قيصر ثقة"[١].

أقوال العلماء في الحديث:

١- قال الدارقطني: تفرد به إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة عن أبيه، وأبوه عن عائشة رضي الله عنهم أجمعين.[٢]

٢-قال التّرمذي: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ عَنْ يُوسُفَ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ وَأَبُو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى اسْمُهُ عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ قَيْسٍ الْأَشْعَرِيُّ وَلَا نَعْرِفُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا حَدِيثَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا عَنْ النَّبِيِّ -ﷺ-[٣].

قال "أبو الفتح عن هذا الحديث: "بأن الذي يحتاج إلى مجيئه من غير وجه ما كان راويه في درجة المستور، ومن لم تثبت عدالته؛ قال: وأكثر ما في الباب أن الترمذي عرف بنوع منه لا بكل أنواعه"[٤].

إنّ المتأمل في الحديث بعد دراسته، يجد مايأتي:

١- الحديث في رجاله المقبول (يوسف بن أبي بردة) ومن هو ثقة تكلم فيه بلا حجة (إسرائيل)، إلا أنّ العلماء قد قبلوا تفردّه.

٢- الحديث لم يروِ إلا من طريق إسرائيل عن يوسف عن عائشة، وليس له شواهد أو متابعات من هذا الطريق.

---

(١) تقريب التهذيب، العسقلاني، ابن حجر (٢/ ٢٦١).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله -ﷺ-، ابن القيسراني: محمد بن طاهر المقدسي، (٥٠٧هـ) (٥/ ٥٤٠)، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار / السيد يوسف، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

(٣) أخرجه الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، أبواب الطهارة، باب ما يقول إذا خرج من الخلاء، حديث رقم (٦) (١/ ٢٨٢)، دار التأصيل.

(٤) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، العراقي: عبد الرحيم بن الحسين (٨٠٦)، تحقيق، عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط١، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

٣- لم يتكلم أحد على الحديث إلا بعلّة التفرد التي جاءت من طريق إسرائيل ويحتمل تفرده، و قال ابن أبي حاتم في العلل: "سمعت أبي يقول: أصح حديث في هذا الباب -يعني: في باب الدعاء عند الخروج من الخلاء- حديث عائشة، يعني: حديث إسرائيل عن يوسف بين أبي بردة عن أبيه عن عائشة"(١).

٤- فالحديث ليس فيه متهّما بالكذب، ولا علّة الشذوذ؛ إلاّ أنه لا يروى من وجه آخر؛ بناء على ذلك لا يتنزل هذا الواقع التطبيقي للحديث على تعريف التّرمذي؛ وإنّما على تعريف الخطابي.

٥- المتن ليس له شواهد لا بالمعنى ولا غيره؛ فلم يرد إلا عن عائشة رضي الله عنها، وبالتّالي فإن هذا الحديث يتنزل على نوع واحد من أنواع الغريب التي ذكرها الترمذي، وهو أن الحديث يكون غريبًا حينما لا يروى إلا من وجه واحد (الفرد المطلق)، إذ إن الحديث ليس فيه زيادة ممن لا يعتمد على حفظه أو غيره، ولم يروِ من أوجه كثيرة حتى يستغرب لحال الإسناد.

خلاصة الدّراسة: أنّ الإمام التّرمذي -رحمه الله- لم يقصد في تعريفه الحسن في قوله: "وأن يروى من غير وجه نحو ذاك" بأن الحسن محتاج لهذا الشرط في كل الحالات، بل عند الحاجة.

يقول ابن سيد الناس: "بل الذي يحُتاج فيه إلى أن يروى نحوه من وجه آخر هو ما كان راويه في درجة المستور ومن لم تثبت عدالته ولا ارتقى إلى أن يدخل في الصحيح مع المتابعة رواية، فهناك يحتاج إلى تقويته بالمتابعات والشواهد لنقل مجموع ذلك إلى تلك الدرجة"(٢).

---

(١) تعليقة على العلل، ابن عبد الهادي، شمس الدين محمد بن أحمد الدمشقي (٧٤٤هـ)، ص٦، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

(٢) «النفح الشذي شرح جامع الترمذي» (٨٠، ٨١)، ابن سيد الناس اليعمري الربعي، محمد(٧٣٤هـ)، شرح الترمذي تحقيق: أبو جابر الأنصاري، عبد العزيز أبو رحلة، صالح اللحام، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

فإسرائيل المنفرد به مّتفق على إخراج حديثه عند الشيخين، وبالتّالي فإن التّرمذي يكون قد عرّف بنوع واحد عنده من تعريفات الحسن، وهو أكثره وقوعًا عنده[1].

❁❁❁

المطلب الثاني

الحديث الثاني (من أعطي عطاءً فوجد فليجز به)

قال الترمذي: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنْ النَّبِيِّ -ﷺ- قَالَ مَنْ أُعْطِيَ عَطَاءً فَوَجَدَ فَلْيَجْزِ بِهِ وَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيُثْنِ فَإِنَّ مَنْ أَثْنَى فَقَدْ شَكَرَ وَمَنْ كَتَمَ فَقَدْ كَفَرَ وَمَنْ تَحَلَّى بِمَا لَمْ يُعْطَهُ كَانَ كَلَابِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ **قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ** وَفِي الْبَاب عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ وَعَائِشَةَ وَمَعْنَى قَوْلِهِ وَمَنْ كَتَمَ فَقَدْ كَفَرَ يَقُولُ قَدْ كَفَرَ تِلْكَ النِّعْمَةَ"[2].

أوّلاً: تخريج الحديث

أخرجه أبو داود قال حدثنا مسدد حدثنا بشر حدثنا عمارة بن غزية قال: حدثني رجل من قومي عن جابر بن عبد الله مرفوعا بلفظ: "من أبلي بلاء فذكره فقد شكره وإن كتمه فقد كفره"[3].وقَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ، عَنْ شُرَحْبِيلَ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهُوَ شُرَحْبِيلُ يَعْنِي رَجُلاً مِنْ قَوْمِي كَأَنَّهُمْ كَرِهُوهُ فَلَمْ يُسَمُّوهُ.

ثانيًا: دراسة الحديث

١ -رجال سند الحديث:

إسماعيل بن عيّاش: أبو عتبة إسماعيل بن عياش بن سليم الحمصي العنسي، ضعيف في روايته عن الحجازيين - و هذه منها، "قال عنه ابن معين: ثقة فيما روى عن الشاميين، وأما

(١) يُنظر: ابن سيد الناس، النفح الشذي شرح جامع الترمذي» (ص: ٨٤).

(٢) سنن الترمذي كتاب البر والصلة عن رسول الله -ﷺ- باب ما جاء في المتشبع بما لم يعطه حديث (٢٠٣٤) (٣/ ٢٥٤).

(٣) أخرجه أبو داود في السنن كتاب الأدب، باب في شكر المعروف، حديث رقم (٤٨١٣) ٧/ ٣١٤.

روايته عن أهل الحجاز، فإن كتابه ضاع فخلط في حفظه عنهم. وقال ابن المديني: كان يوثق فيما روى عن أصحابه أهل الشام، فأما ما روى عن غير أهل الشام ففيه ضعف. وقال البخاري: إذا حدث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدث عن غير أهل بلده ففيه نظر"[1].

وقال عنه أبو حاتم: هو لين، يكتب حديثه، وقال ابن عدي: إذا روى عنه ثقة فهو مستقيم، وفي الجملة إسماعيل ممن يكتب حديثه، ويحتج به في حديث الشاميين خاصّة[2].

بشر بن المفضّل بن لاحق، و هو ثقة[3].

٢ - أقوال العلماء في الحديث:

أورد ابن أبي حاتم الحديث من طريق بشر و قال: "قال أبي: هذا الرجل هو شرحبيل بن سعد"، و قد خالف بشرًا إسماعيل بن عياش، فقال عن عمارة بن غزية عن أبي الزبير عن جابر به[4].

وقد صرّح باسمه يحيى بن أيوب في روايته- في الأدب المفرد للبخاري "قال: حدثنا سعيد بن عفير قال: حدثني يحيى بن أيوب عن عمارة بن غزية عن شرحبيل مولى الأنصار عن جابر به"[5].

خلاصة الدّراسة: يتبيّن ممّا سبق أن إسماعيل بن عياش لا يعتدّ بروايته عن الحجازيين كما ورد في كتب الجرح والتعديل، وروايته هذه عن الحجازيين وقد خالف بشرًا افي روايته الحديث من طريق أبي الزبير عن جابر، وقد صرّح ابن أبي حاتم بأنّ الرواية عن عمارة بن غزية عن شرحبيل بن سعد مولى الأنصار عن جابر به؛ وعلى ذلك يكون الحديث حسنًا بمعنى أنه ليس فيه متهم وأنه ليس شاذًا، ويروى من غير وجه نحو ذاك، حيث إنه ورد ما في معناه وفي الباب

(١) انظر تهذيب الكمال ٣/ ١٦٣، التهذيب ١/ ٣٢١، التقريب (٤٧٣).

(٢) انظر تهذيب الكمال ٢١/ ٢٥٨، الميزان ٣/ ١٧٨، التهذيب ٧/ ٤٢٢، التقريب (٤٨٥٨).

(٣) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب (ص: ١٢٤).

(٤) ابو حاتم، العلل (٢ / ٣١٨).

(٥) أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٢١٥).

عن أسماء وعائشة رضي الله عنهما؛ فتنتفي غرابة المتن، ولكن الحديث فيه غرابة نسبية من جهة الإسناد من وجه معين، وهي تفرد ابن عياش في رواية الحديث عن أبي الزبير، مع أن تفرّده لا يحتمل لأن روايته عن الحجازيين متكلّم فيها.

❁❁❁

المطلب الثالث

الحديث الثالث (الرجل على دين خليله)

قال الترمذي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ وَأَبُو دَاوُدَ قَالَا حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ وَرْدَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللهِ -ﷺ- الرَّجُلُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالِلُ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ [1].

أوّلاً: تخريج الحديث

أخرجه أبو داود في سننه قال: حدثنا ابن بشار، حدثنا أبو عامر، وأبو داود، قالا: حدثنا زهير بن محمد، حدثني موسى بن وردان، عن أبي هريرة موصولاً[2].

وأخرجه الامام أحمد من حديث أبي هريرة من طريق زهير عن موسى بن وردان عن أبي هريرة موصولاً[3].

ثانيًا: دراسة الحديث

رجال سند الحديث

موسى بن وردان:

قال ابن حجر: "موسى بن وردان العامري مولاهم أبو عمر المصري مدني الأصل صدوق ربما أخطأ من الثالثة مات سنة سبع عشرة وله أربع وسبعون"[4].

(١) جامع الترمذي، كِتَاب الْبِرِّ وَالصِّلَةِ حديث رقم (١٩٥٣).

(٢) سنن أبي داود - كتاب الأدب - باب من يؤمر أن يجالس رقم (٤٨٣٣)(٧/ ٣٢٦).

(٣) مسند أحمد - باقي مسند المكثرين - مسند أبي هريرة رضي الله عنه رقم (٧٩٦٨).

(٤) ابن حجر العسقلاني: تقريب التهذيب (ص: ٥٥٤).

وقال أبوحاتم -على تشدده-: "ليس به بأس"، وقال الدارقطني ويعقوب بن سفيان الفسوي والبزار: "لا بأس به، وقال أبو داوود والعجلي: "ثقة"، وأما ابن حبان فقال: "كثر خطؤه حتى كان يروي المناكير عن المشاهير"(١).

الخلاصة: موسى بن وردان "صدوق ربما أخطأ"، وحديثه هذا: قال الدّارقطني فيه: "وهو معروف من رواية موسى بن وردان، عن أبي هريرة"(٢)؛ فالحديث ربما أراد التّرمذي حسن معناه، أو على اعتبار أنّ الحديث ليس فيه متّهم، فموسى بن وردان درجته درجة الصّدوق. وهو غريب من جهة أنّه روي موصولاً، ولم يروه بهذا الوصف إلا موسى بن وردان.

❁❁❁

المطلب الرّابع

الحديث الرابع (الصّوم يوم تصومون)

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهَّ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ -ﷺ- قَالَ: «الصَّوْمُ يَوْمَ تَصُومُونَ، وَالفِطْرُ يَوْمَ تُفْطِرُونَ، وَالأَضْحَى يَوْمَ تُضَحُّونَ»: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ»(٣).

أوّلا: تخريج الحديث

الحديث رُوي بعدّة طرق؛ منها:

(١) الإبانة لابن بطة ص (١٣٣ – ١٣٤).

(٢) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر، (٨/ ٣٢٤)، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة – الرياض.

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب الزكاة، باب جاء في أن الفطر يوم تفطرون، والأضحى يوم تضحون، حديث رقم ٧٠٠. (٢/ ١١٧).

١- عن المقبري عن أبي هريرة به.

أخرجه الدار قطني من طريق داود بن خالد، وثابت بن قيس، ومحمد بن مسلم به مرفوعًا: "صومكم يوم تصومون، وفطركم يوم تفطرون"(١).

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى من طريق عثمان الأخنسي به مرفوعًا: صومكم يوم تصومون وأضحاكم يوم تضحون(٢).

٢- ومن طريق أيوب عن محمد بن المنكدر عن أبي هريرة به:

أخرجه أبو داود عن طريق أيوب عن محمد بن المنكدر عن أبي هريرة ذكر النبي -ﷺ- فيه قال: "وفطركم يوم تفطرون وأضحاكم يوم تضحون وكل عرفة موقف وكل منى منحر وكل فجاج مكة منحر وكل جمع موقف"(٣).

٣- ومن طريق أيوب عن محمد بن سيرين:

أخرجه ابن ماجة بقوله: حدثنا محمد بن عمر بن أبي عمر المقرئ حدثنا إسحق بن عيسى حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال: قال رسول الله -ﷺ-: "الفطر يوم تفطرون والأضحى يوم تضحون"(٤).

ثانياً: دراسة الحديث

١- رجال الطريق الأول(المقبري عن أبي هريرة، عنه الأخنسي).

سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري المدني أبو سهل لين الحديث من الثامنة(٥).

الأخنسي: هو إبراهيم بن أبي بكر المكي الأخنسي، مستور من السادسة(٦).

٢- رجال الطريق الثاني(محمد بن المنكدر عن أبي هريرة).

(١) سنن الدارقطني كتاب الصيام، باب الصيام، [ص: ٣٦٦].

(٢) السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الصيام باب القوم يخطئون في رؤية الهلال (٨٠١٠).

(٣) سنن أبي داود كتاب الصوم باب إذا أخطأ القوم الهلال (٢٣٢٤).

(٤) سنن ابن ماجه، كتاب الصيام، باب ما جاء في شهري العيد (١٦٦٠).

(٥) يُنظر: تقريب التهذيب (ص: ٢٣١).

(٦) يُنظر: تقريب التهذيب (ص: ٨٨).

ابن المنكدر: محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير بالتصغير التيمي المدني ثقة فاضل من الثالثة[1].

وقد تُكلم في هذه الرواية بأن محمد بن المنكدر لم يسمع من أبي هريرة ولم يلقه[2].

٣- رجال الطريق الثالث (محمد بن سيرين عن أبي هريرة).

أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني، ثقة ثبت حجة[3].

محمد بن سيرين الأنصاري: أبو بكر بن أبي عمرة البصري ثقة ثبت عابد كبير القدر كان لا يرى الرواية بالمعنى[4].

والمتأمّل يجد أن عبارة "صومكم يوم تصومون" أو"الصوم يوم تصومون" لم تأتِ إلا من طريق المقبري عن أبي هريرة ولم يتابعه عليه أحد عن أبي هريرة، والمقبري لين الحديث، وانتفت تلك الزيادة من طريق ابن المنكدر ومن طريق ابن سيرين عن أبي هريرة، وابن سيرين ثقة ثبت عابد كبير القدر كان لا يرى الرواية بالمعنى؛ وهذا يقويّ روايته ويحتمل رواية الآخرين بالمعنى، و تابعه ابن المنكدر وإن كان لم يسمع من أبي هريرة ولم يلقه.

خلاصة الدّراسة: الحديث بإسناد الترمذي من طريق المقبري حسن باعتبار توفر شرط واحد من شروط الحسن بتعريف الترمذي، وهو أنه ليس فيه متهم بالكذب، ولكنه انتفى شرط عدم الشذوذ إذ خالف فيه الثقة من هو أوثق منه، فقد خالف المقبري وهو (ليّن الحديث)، ابن سيرين وهو(ثقة ثبت)، ولم يروِ بلفظ (صومكم يوم تصومون) إلا من طريق المقبرُي، وقد خالفه ابن سيرين وابن المنكدر. وبالتالي يكون غريبًا باعتبار تلك الزيادة والله أعلم.

---

(١) يُنظر: تقريب التهذيب (ص: ٥٠٨).

(٢) يُنظر: جامع التحصيل في أحكام المراسيل، العلائي: صلاح الدين أبو سعيد (٧٦١هـ)، (ص: ٢٧٠)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب – بيروت، ط٢، ١٤٠٧ – ١٩٨٦.

(٣) يُنظر: تقريب التهذيب (ص: ١١٧).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٤٨٣).

الخاتمة

وفيها أهم النتائج والتوصيات:

وفي الختام أسجل أبرز النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

١- حاول العلماء إزالة الإشكال الذي وقف عليه الكثير من أهل العلم في اجتماع وصف الحسن الذي عرَّفه الترمذي، مع الغرابة، ولكن تضاربت أقوالهم وكانت مجرّدة بعيدة عن الواقع التّطبيقي في كثير منها.

٢- أنّ الإمام التّرمذي لم يقصد في قيوده التي وضعها للتّعريف بأنه محتاج لها في كل الحالات ليصدق عليها تعريف الحسن، ومن ذلك قوله: "أن يروى من غير وجه نحو ذاك"؛ لأن الذي يُحتاج إليه في ذلك هو ما كان في درجة المستور ولم تثبت عدالته؛ وقد وافق المثال الأول لتّعليل ابن سيد الناس في مفهومه هذا المصطلح.

٣- قد يُطلق الإمام الترمذي عبارة "حسن غريب"، ويكون الحديث حسنًا بمعنى أنه ليس فيه متهم، وأنه ليس شاذًا، ويرُوى من غير وجه نحو ذاك، حيث إنه ورد ما في معناه وفي الباب؛ فتنتفي غرابة المتن، ولكن الحديث فيه غرابة نسبيّة من جهة الإسناد من وجه معين، كالتّفرد الذي لا يحُتمل؛ كما في المثال الثاني.

٤- قد يُطلق التّرمذي عبارة "حسن غريب"، ويريد حسن معناه، أو على اعتبار أنّ الحديث ليس فيه متّهم، ولكنّ راويه في درجة الصّدوق الذي تفرّد برواية الحديث من جهة معينة كوصل المرسل، كما في المثال الثالث.

٥- وقد يُطلق عبارة "حسن غريب" باعتبار أنه حسن لتوفر شرط واحد للحسن، وهو أنّ الحديث ليس فيه متّهم في الكذب، ولكنه شاذٌ أو فيه مخالفة في زيادة لفظ. كما في المثال الرابع.

٦- أنّ الإمام التّرمذي عندما عرّف الحسن لم يكن يقصد نوعًا بذاته، وقد ظهر هذا من خلال هذه الدّراسة التطبيقية.

التّوصيات

١- تُوصي الباحثة بضرورة التّوسع في المصطلحات المركبّة عند الإمام التّرمذي من خلال الدّراسة التّطبيقية الاستقرائية في جامع التّرمذي، ومقارنتها بأقوال العلماء، فهذه الدّراسة انتقائية، تحتاج استقراءً كاملاً.

٢- تُوصي الباحثة بضرورة جمع هذه الدّراسات المتعلقة بجامع التّرمذي ودراستها دراسة نقديّة في ضوء الواقع التّطبيقي للكتاب.

❁❁❁

قائمة المصادر والمراجع

١- الإبانة الكبرى ، لابن بطة، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَري المعروف بابن بَطَّة العكبري (المتوفى: ٣٨٧هـ). تحقيق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.

٢- الأدب المفرد للأمام البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق للنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة (١٤١٨هـ- ١٩٩٧م).

٣- تعليقة على العلل، ابن عبد الهادي، شمس الدين محمد بن أحمد الدمشقي (٧٤٤هـ)، ص٦، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

٤- تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت.

٥- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، العراقي: عبد الرحيم بن الحسين (٨٠٦)، تحقيق، عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط١، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

٦- تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت.

٧- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، ت: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، (١٤٠٠ – ١٩٨٠).

٨- الجامع الكبير - سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، دار التأصيل.

٩- الحديث الحسن مطلقًا ومقيّدًا عند الإمام الترمذي، فلاتة، عمر، مجلة جامعة طيبة العلوم التربوية السنة الأولى العدد الثاني ١٤٢٦، ٢٠٢- (ص: ٢٦٨).

١٠- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية ط١، (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).

١١- السنن الكبرى: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، محمد عبد القادر عطا، ن: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنات ط٣، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٢- السنن (المعروف بالسنن الكبرى)، النّسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (٣٠٣)، تحقيق: مركز البحوث، دار التأصيل - القاهرة، ط١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢ م.

١٣- سنن الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، شعيب الأرناؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط١ (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م).

١٤- سنن ابن ماجه: ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣هـ) دار التأصيل، ط١، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤.

١٥- شرح علل الترمذي: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٦- صحيح ابن خزيمة: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ) مركز البحوث بدار التأصيل- القاهرة، ط١، ١٤٣٥هـ.

١٧- علم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد، حمزة المليباري ط١ بتاريخ ١٤٢٤/٠٨/٢٢ هـ.

١٨- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، العلائي: صلاح الدين (٧٦١هـ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب – بيروت، ط٢، ١٤٠٧ – ١٩٨٦.

١٩- العلل الصغير: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ) ت: أحمد محمد شاكر وآخرون، الناشر: دار إحياء التراث العربي– بيروت. (بدون)

٢٠- العلل: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، ت: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ن: مطابع الحميضي، ط١(١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦ م)

٢١- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة – الرياض.

٢٢- القاموس المحيط محمد بن يعقوب الفيروز آبادي مجد الدين، ت: محمد نعيم العرقسوسي. (ط. الرسالة).

٢٣- أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله -ﷺ- للإمام الدارقطني، ابن القيسراني: محمد بن طاهر المقدسي، (٥٠٧هـ) تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار / السيد يوسف، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٢٤- المستدرك على الصحيحين: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ) ت: مصطفى عبد القادر عطا ن: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ - ١٩٩٠م.

٢٥- مسند أبي هريرة، ويليه: أحاديث من المسند الصحيح: إبراهيم بن حرب العسكري السمسار أبو أسحاق - أحمد بن محمد بن الحسن بن الشرقي النيسابوري أبو حامد، ت: عامر حسن صبري، ن: دار البشائر الإسلامية، (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).

٢٦- المسند، أحمد أبو عبد الله الشيباني، مؤسسة قرطبة - القاهرة.

٢٧- مصطلح حسن غريب دراسة استقرائية تطبيقية في جامع الترمذي، أسامة نمر، رسالة ماجستير ١٩٩٥ الأردنية، إشراف سلطان العكايلة.

٢٨-معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ)، تحقيق: عادل محمد دار التأصيل- القاهرة، ط١، ١٤٣٦هـ.

٢٩- مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية عام النشر: ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.

٣٠- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا المحقق: عبد السلام محمد هارون الناشر: دار الفكر، الطبعة: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٣١- معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح): عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري تقي الدين ابن الصلاح ت: نور الدين عتر، سنة النشر: ١٤٠٦ - ١٩٨٦م.

٣٢- المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: ٥٠٢هـ) ت: صفوان عدنان الداوودي: دار القلم، الدار(بدون).

٣٣- الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، حمزة عبد الله المليباري، دار ابن حزم.

٣٤- «النفح الشذي شرح جامع الترمذي»، ابن سيد الناس اليعمري الربعي، محمد (٧٣٤هـ)، شرح الترمذي تحقيق: أبو جابر الأنصاري، عبد العزيز أبو رحلة، صالح اللحام، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٣٥- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني تحقيق: عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢-٢٠٠١م .

٣٦- النكت على مقدمة ابن الصلاح، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، ت: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، ن: أضواء السلف - الرياض ط١، (١٩٩٨م).

٣٧- النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، ت: ماهر ياسين الفحل، ن: مكتبة الرشد ناشرون ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

❁❁❁

المواقع الإلكترونية

١- الطريفي "منهج الإمام الترمذي في أحكامه على الحديث في السنن، .www.altarefe.com

Publication Rules

- Manuscripts submitted should represent original and novel works.
- Adherence to well established scientific methodology.
- The research has not previously been published in any other refereed journal or source.
- The research should not be part of a book or derived from a thesis in which the author obtained a degree.
- Materials submitted should not previously published, not being considered for publication elsewhere.
- Original manuscripts should not exceed 10,000 words in length.

Publication guidelines

- Authors should submit their works through the journal's website:
- Font: Traditional Arabic.
- Body Font Size: (16), footnotes and references: (12), titles: (18).
- **The researcher must attach the following:**

- A summary of up to (200) words in both English and Arabic. English summary should be certified by accredited translation body.
- Curriculum Vitae, including: (Name, scientific degree, area of specialization, current employment, important scientific achievements, correspondence address, e-mail address, mobile number)

- **Adherence to the following documentation and referencing methods of research sources:**

- Citing the book title and author(s), including any publication information.
- Inserting footnotes at the bottom of each page, and footnotes numbers should be between brackets.
- Writing the Quranic verses in accordance to the Uthmani script followed by their reference, and can be downloaded from the following link: https://jisais.kku.edu.sa/#tab_down-447

Review and Publication Process

1. All research will be subject to scientific review, in accordance to the widely recognized scientific rules and regulations.
2. The order of research when published will be subject to technical considerations and not related to the research or researcher.
3. The journal reserves the right to publish the research in the edition it deems suitable, or republish the research in any form if it considers that necessary.
4. The published material expresses the opinions of its authors and does not necessarily reflect the opinion of the journal.

Journal Title

King Khalid University Journal for Sharia Sciences and Islamic Studies.
Abha: (9010)

Correspondence should be directed to the Chairman of the Journal's Editorial Board
Email: almajallah@kku.edu.sa

King Khalid University's Journal of Sharia Sciences and Islamic Studies

Vision:

To become the region's leading journal in academic research publication and be classified in the ranks of the world's top journals for research publications.

Mission:

To enrich scientific movement by advancing the research of Sharia studies in all its different branches, and provide researchers with the opportunity to publish their work on a platform that will become the University's cultural and inspired interface.

Values:

- Trust
- Fairness
- Moderation
- Perfection

Journal's Objectives:

1. Serving specialised research in religious sciences in accordance to the correct approach.
2. Addressing contemporary problems and emerging issues in accordance to Sharia principles.
3. Enriching the scientific movement with distinguished research to achieve the university's' vision, mission and goals.
4. Finding a method of publishing religious sciences to enable researchers to publish their research in accordance to the scientific research process.
5. Scientific and research communication with specialists in the field of Islamic Studies everywhere.
6. Focus on studying and publishing the Islamic heritage.

One: Publishing Rules:

1. The research must be categorized as original and inventive.
2. The research must comply with the widely accepted rules of scientific research.
3. The research must not be derived from a book, or a dissertation or a thesis by which the author has obtained a degree.
4. The research must not have been previously published, or sent for publication in another scientific or periodical journal.